مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الأونكتاد

نشرة صحفية

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتعلق به أو تلخيصها في وسائل الإعلام المطبوعة أو المرئية أو المسموعة أو الإلكترونية قبل **يوم**

14 أيلول/سبتمبر 2017، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش

(13/00 بتوقيت نيويورك، 19/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، 02/00 - ١٥ أيلول/سبتمبر بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2017/31*
Original: English

الأمم المتحدة: لا يزال القطاع المالي المنفلت مصدراً لعدم الاستقرار وعدم المساواة

جنيف، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ - وفقاً لما جاء في تقرير صادر عن الأمم المتحدة، لا يزال القطاع المالي غير المنظم في صميم عالم اليوم المتسم بعولمته المفرطة، ويُهدد الإخفاق في ضبط ومعالجة أوجه عدم المساواة الضاربة في هذا القطاع بتقويض الجهود الرامية إلى بناء اقتصادات نموها شامل للجميع .

ويؤكد **تقرير التجارة والتنمية، 2017: ما بعد التقشف - نحو صفقة عالمية جديدة** الصادر عن الأونكتاد أنه على الرغم من كثرة الحديث عن الحاجة الماسة إلى الإصلاح أثناء الأزمة المالية والادعاءات الأخيرة التي مفادها أن النظام المالي بات أكثر أماناً وبساطة وعدلاً، لم تؤد الإجراءات التنظيمية المتخذة حتى الآن إلاّ إلى كبح ضعيف لجموح قطاع التمويل، إذ أصبح الإقراض أكثر اعتماداً على رأس المال وأقل اعتماداً على التداول غير الرسمي إلى حد ما.

فقد قال الأمين العام للأونكتاد، موخيسا كيتويي، إن "أموال الخزانة العامة استُخدمت بسخاء للحيلولة دون انهيار القطاع المالي في عامي 2007 و2008، ولكن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار المالي لم تعالج بعد لا على صعيد الحكومات الوطنية ولا على الصعيد العالمي."

ولو عدنا بالذاكرة إلى الوراء واستحضرنا ما جرى على مدى العقود الماضية ومما تبينه مؤشرات كثيرة، لوجدنا أن قطاع التمويل بات يحكم قبضته بشدة على اقتصادات بأكملها. فمنذ تسعينات القرن الماضي، زاد إجمالي أصول القطاع المصرفي بأكثر من الضعف في معظم البلدان، وفاقت تلك الزيادة نسبة ٣٠٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (الشكل 1). وتشير تقديرات تقرير التجارة والتنمية، ٢٠١٧ أن قيمة القطاع المصرفي في البلدان المتقدمة تناهز 100 تريليون دولار، أي بما يفوق قيمة الدخل العالمي الحالي. وتبين اتجاهات القطاع المصرفي في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أيضاً زيادة تربو نسبتها على 200 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الحالات .

* للإتصال: مركز الأونكتاد للأتصالات و لمعلومات , رقم تليفون : +41229175828 , +41795024311, unctadpress@unctad.org
http://unctad.org/press

نظام ماليٌ عالمي هش

لا يزال القطاع المصرفي يهيمن على النشاط الاقتصادي بدرجة مقلقة، وهو موضوع سُلط عليه الضوء في جميع أجزاء تقرير هذا العام. ففي العديد من البلدان، أصول أكبر خمسة مصارف مجتمعة تجاوزت الدخل القومي. وفي العديد من الاقتصادات، تجاوزت الأرصدة الخارجية لأصول وخصوم القطاع المصرفي الداخلي الناتج المحلي الإجمالي في تلك البلدان. وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على "هشاشة النظام المالي العالمي"، وذلك على حد قول السيد كيتويي.

وجاءت الأمولة مصحوبة بزيادة في استدانة القطاع غير المالي بأسرِه زيادةً تصل نسبتها إلى 188 في المائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي العالمي قبل أزمة 2008. ورغم أن نموذج النمو القائم على الدين انتهى نهايةً كارثية في عام ٢٠٠٨، فإن هذا الاتجاه بلغ نسبة قياسية قدرها 230 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016. وفي ظل ارتفاع ديون الأسر المعيشية وانخفاض حصة الأجور (الشكل 2)، بات من الصعب تجاهل العلاقة بين الاستدانة وانعدام الأمان الاقتصادي.

فجوة الدخل آخذة في الاتساع

يناقش التقرير كيف تترابط بشدة هذه الاتجاهات بعضها ببعض في ظل تفاقم التفاوت في الدخل. ويبين التقرير أن الفجوة بين فئة العشرة في المائة الأعلى دخلاً وفئة الأربعين في المائة الأدنى دخلاً اتسعت في الفترات التي سبقت أربع أزمات مالية من أصل الأزمات المالية الخمس التي عاشها العالم منذ أواخر سبعينات القرن الماضي. وفي الفترة التي أعقبت تلك الأزمات، تواصل اتساع هذه الفجوة في ثلثي الحالات. ويحدث هذا بطرق معقدة ومختلفة من بلد إلى بلد، ولكن القصة بإيجاز هي كالآتي: إن الفجوة الهائلة بين ذوي أعلى الدخول وغيرهم تغذي نقص الاستهلاك، ودين القطاع الخاص، والاستثمار بهدف المضاربة في سياق فهم أفضلٍ للخطط التنظيمية، وهو ما يزيد من هشاشة النظام المالي ويؤدي إلى الأزمات في نهاية المطاف. وأثناء عمليةٍ التعافي من الأزمة، يتحمل الفقراء عواقب تدابير التكيف فيفقدون مصادر دخلهم ووظائفهم في خضم سياسات التقشف .

الشكل 1 :الأمولة: مجموع الأصول المصرفية
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

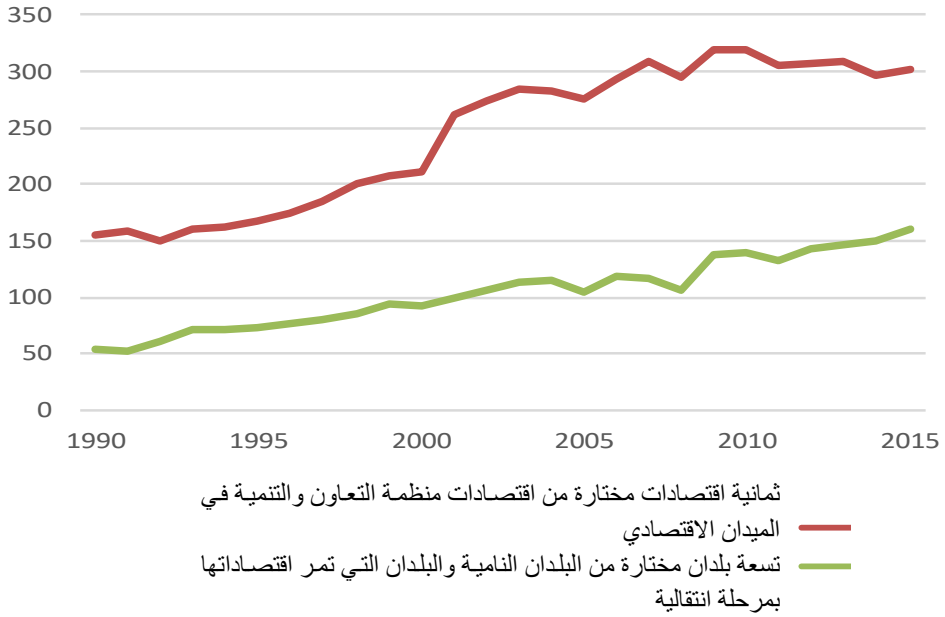

المصدر: أمانة الأونكتاد.
ملاحظة: تشمل الاقتصادات المختارة من اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كلاً من إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وجمهورية كوريا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتشمل الاقتصادات المختارة من الاقتصادات النامية والتي تمر بمرحلة انتقالية كلاً من الاتحاد الروسي والبرازيل وتايلند وتركيا وجنوب أفريقيا وشيلي والصين والمكسيك والهند.

الشكل 2 :دين القطاع غير المالي مقابل نصيب دخل العمل
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

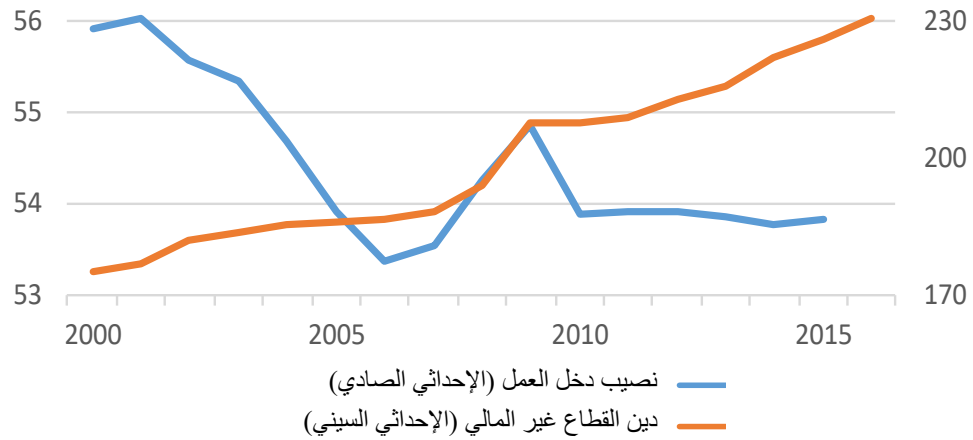

المصدر: أمانة الأونكتاد.
ملاحظة: انظر الشكل ١ للاطلاع على قائمة الاقتصادات المختارة.

.**.